

2021

Small and Medium Enterprises in Algeria after the corona crises -a forward looking vision for a better economic future -

Zina BENOUSSAD BENOUSSAD

PHD , Department of economics, Ahmed Draya ADRAR University, ALGERIA

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj>



Part of the [Business Commons](#)

Recommended Citation

BENOUSSAD, Zina BENOUSSAD (2021) "Small and Medium Enterprises in Algeria after the corona crises -a forward looking vision for a better economic future -," *Delta University Scientific Journal*: Vol. 4 : No. 1 , Article 12.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj/vol4/iss1/12>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Delta University Scientific Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, dr_ahmad@aar.edu.jo.



Small and Medium Enterprises in Algeria after the corona crises -a forward looking vision for a better economic future -

Zina BENOUSSAD ¹

¹ PHD , Department of economics, Ahmed Draya ADRAR University, ALGERIA

Abstract

Aims: This study aims to address the opportunities available for the future sustainability of small and medium enterprises in Algeria after the Corona crisis, which was a strong shock that greatly affected the economy in general and its small and medium enterprises in particular.

Study design: The study was divided into two axes, the first concerned with the theoretical framework of small and medium enterprises and their importance, as well as the Corona virus and its reality in Algeria, while the second axis was devoted to studying the negative effects of each of the Corona virus and the precautionary measures applied to reduce it on the economy, small and medium enterprises, as well as the various opportunities available from this crisis to ensure an economy Better with more flexible and efficient SMEs.

Results: Among the most important results reached through this study is that the CORONAVIRUS has not only negative effects on Small and Medium Enterprises, but there are many positive effects that were represented in activation of electronic commerce, teleworking, electronic payment, and encouraging industrial diversity in small and medium enterprises, and adopting The concept of social responsibility by this enterprises.

Conclusion: as a conclusion of the study, it can be said that Algeria in the post-corona phase focuses on the aforementioned positive results and supports them, it will be able to turn the balance of Algerian economy for the better.

Key words: Coronavirus, the economy, small and medium enterprises, teleworking, distance education.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بعد أزمة كورونا -رؤية استشرافية لمستقبل اقتصادي أفضل-

بن وسعد زينة¹
¹أستاذة محاضرة ب، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية. أدرار، الجزائر

ملخص

الهدف:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد أزمة كورونا التي كانت بمثابة صدمة قوية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد بصفة عامة ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة

تصميم الدراسة

قُسمت الدراسة إلى محورين يخص الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وكذا فيروس كورونا وواقعه في الجزائر، أما المحور الثاني فخصص لدراسة الآثار السلبية لفيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مختلف الفرص المتاحة من هذه الأزمة لضمان اقتصاد أفضل بمؤسسات صغيرة ومتوسطة أكثر مرونة وفعالية.

النتائج

من بين أهم النتائج المتوصل إليها من الدراسة أنّ فيروس كورونا لم يخلف آثار سلبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل هناك العديد من النتائج الإيجابية التي تمثلت في تفعيل التجارة الالكترونية والعمل عن بعد، والدفع الالكتروني، وتشجيع التنوع الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية من طرف هذه الأخيرة.

الخاتمة

كخاتمة للدراسة يمكن القول أنه إذا ركزت الجزائر في مرحلة ما بعد الكورونا على النتائج الإيجابية السابقة الذكر ودعمتها سوف تتمكن من قلب موازين الاقتصاد الجزائري نحو الأفضل.

الكلمات المفتاحية

فيروس كورونا، الاقتصاد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمل عن بعد، التعليم عن بعد.

1 المقدمة

التباعد الاجتماعي، كالحجر المنزلي الكلي والجزئي، الحجر الصحي للمصابين، التوقيف الجزئي الكلي أو الجزئي للعديد من الأنشطة الاقتصادية والثقافية، إلغاء الرحلات البرية والجوية والبحرية بين الدول والولايات وحتى البلديات أو المقاطعات.

لقد كان للإجراءات السابقة الذكر تأثير إيجابي على الجانب الصحي للشعوب حيث عرفت العديد من الدول انخفاضا ملحوظا في عدد الإصابات والوفيات، إلا أنّ تأثيره على الجانب الاقتصادي والاجتماعي كان سلبيا، حيث كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أكبر المتضررين من الجائحة في حد ذاتها، ومن الإجراءات الاحترازية المطبقة للحد منها، نتيجة توقف نشاط الأغلبية منها جزئيا تبعا لقرارات حكومية مؤقتة، أو كليا نتيجة عدم قدرتها على الصمود في وجه الازمة، وهو ما نتج عنه تسريح للعمال وارتفاع البطالة وانخفاض القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع التضخم ونسبة الفقر إلى غيرها من العواقب التي مست كل مجالات الحياة وقلبت الموازين الاقتصادية رأسا على عقب.

رغم أنّ الآثار السلبية لفيروس كورونا مسّت كل دول العالم دون استثناء إلا أنّ انعكاسه على اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على مداخيل النفط في تمويل مشاريعها التنموية كان مضاعفا، الشيء الذي لمسناه فعليا في الجزائر كونها جزء لا يتجزأ من هذه الدول، فبالرغم

شهدت نهاية سنة 2019 ظهور فيروس من فصيلة الفيروسات التاجية، أطلق عليه تسمية فيروس كورونا، والذي يسبب حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح ما بين نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد أثرا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة (السارس)، حيث كان أول ظهور له في مدينة ووهان الصينية، لينتشر بشكل سريع في كلّ أنحاء العالم، إذ تم الإعلان من طرف منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير 2020 بأنّ تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبيحث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس من نفس السنة.

تسببت جائحة كورونا في خسائر جمة ليس فقط على الصعيد الصحي، وإنما على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، فبالإضافة إلى الارتفاع الهائل في عدد الإصابات وعدد الموتى يوميا جراء هذا الوباء عرف الاقتصاد نوعا من الكساد وساءت الحالة المادية للعديد من فئات المجتمع وارتفعت نسبة البطالة والتضخم في كلّ أنحاء العالم بنسب متفاوتة حسب الحالة الوبائية لكل دولة.

سعت الدول في ظل هذه الازمة إلى البحث عن حلول تسمح لها بالحد من انتشار الوباء في وقت لا يتوفر فيه بعد اللقاح اللازم لوقف الجائحة، فأتخذت العديد من التدابير والإجراءات الاحترازية والتي ترمي في مجملها إلى مبدأ

مختلفة عن سابقتها.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال ما يلي:

- ضخامة الآثار السلبية التي أسفرت عن فيروس كورونا على جميع الأصعدة الصحية والاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛

- ضرورة التفكير على المدى القريب والبعيد في وضع استراتيجيات فعالة نابعة من الدروس المستمدة من الأزمة لتصحيح أخطاء الماضي والنهوض باقتصاد جزائري جديد ما بعد الكورونا.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص ووصف المعطيات والاستشهاد بالإحصائيات والبيانات المأخوذة من المنظمات العالمية والدراسات السابقة.

هيكل الدراسة:

ل للوصول إلى الأهداف المنشودة تم تقسيم الدراسة إلى عنصرين، تطرقنا في الأول منهم إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم خصائصها وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، وكذا فيروس كورونا وواقعه في الجزائر، أما الثاني فخصصناه لعرض مختلف الإجراءات الاحترازية التي وضعتها الحكومة الجزائرية للتحكم في الفيروس والحد من انتشاره، وكذا مختلف الآثار السلبية التي نتجت عن ذلك، مع عرض نقاط القوة التي يمكن الخروج بها من هذه الأزمة.

7. دراسات سابقة

من أن عدد الإصابات والوفيات لم يكن كبيرا مقارنة بدول أخرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، إلا أن العواقب الاقتصادية والاجتماعية كانت وخيمة.

6. مشكلة الدراسة

نتيجة لما سبق أصبح لزاما على الدولة الجزائرية العمل على إيجاد حل مزدوج ومتناقض في نفس الوقت والذي يتمثل في ضرورة فرض الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الوباء والتحكم فيه من جهة، وضرورة التفكير في سبل للتخفيف من حدة الأزمة والنهوض بالاقتصاد عامة وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، والبحث عن استراتيجيات جديدة مختلفة عما قبلها لاقتصاد جديد ما بعد الكورونا، من جهة أخرى.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي الفرص المتاحة أمام الجزائر للنهوض بالاقتصاد وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أزمة كورونا؟ ويندرج في ظل هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

ما هي مختلف التدابير والإجراءات الاحترازية التي فرضتها الجزائر للحد من انتشار الوباء؟ كيف كان تأثير الفيروس على الاقتصاد الجزائري عامة وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة؟ ما هي النقاط الاستراتيجية التي لا بد من الارتكاز عليها لخلق اقتصاد أفضل ما بعد الكورونا؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار السلبية التي انجرت عن انتشار فيروس كورونا في الجزائر على الاقتصاد وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستخلاص النتائج الإيجابية التي أسفرت عن الأزمة والتي لا بد من الارتكاز عليها ودعمها لترميم الوضع الاقتصادي من جديد والنهوض به من خلال تبني استراتيجيات جديدة فعالة

تنافسية تعتمد على المواءمة بين استراتيجية خفض الكلفة واستراتيجية تميز السلعة.

دراسة بن عديدة نبيل (بن عديدة ، 2020) بعنوان: "انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد 19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" والتي هدفت إلى التعرف على انعكاسات جائحة كورونا على أداء ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين أكثر القطاعات تضررا بجائحة كورونا وذلك نظرا لمحدودية مواردها المالية من جهة ولتراجع عائدات النفط من جهة أخرى، وأنّ استمرار الازمة لفترة أطول سوف يفاقم من افلاس هذا النوع من المؤسسات ويرفع من نسبة البطالة.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: تتشابه دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة كونها تدرس تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنّ هذا القطاع كان الأكثر تضررا من الأزمة نفسها ومن الإجراءات الاحترازية المطبقة للحد من انتشار الوباء، إلا أنّ دراستنا الحالية تختلف عن الدراسات السابقة فيما يتعلق بالنظرة الإيجابية التي تحملها هذه الدراسة حول تأثير أزمة كورونا على مستقبل الاقتصاد بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، والمتمثلة أساسا في ادراك هذا النوع من المؤسسات للعديد من الاستراتيجيات والمبادئ التي تسمح لها بالاستمرار والصمود في وجه الازمات في المستقبل كالتنوع الاقتصادي، التجارة الالكترونية، التعليم عن بعد، تفعيل سياسة الدفع الالكتروني، تبني سياسة المسؤولية الاجتماعية وغيرها من العوامل التي كانت غائبة بعض الشيء في الواقع الميداني للاقتصاد الجزائري.

دراسة قيرواني لياس (KIROUANI, 2020) بعنوان:

" la pandémie de COVID-19 et les pme"

والتي هدفت إلى تسليط الضوء حول تأثير أزمة كورونا على النشاط اليومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في منطقة بجاية بالجزائر، حيث مست الدراسة عينة مقدره ب 32 مؤسسة.

خلصت الدراسة إلى أنّه كان لأزمة كورونا تأثير كبير على هذا النوع من المؤسسات حيث شهدت العديد منها (خاصة تلك التي تعمل في القطاعات التي تمّ توقيفها كإجراء احترازي للحد من الوباء كالنقل والمطاعم والمقاهي...) انخفاض كبير في رأس المال، إضافة إلى مواجهتها لعدة صعوبات نتيجة للحجر المنزلي وتوقف حركة النقل تمثلت في انخفاض حجم العمالة بها، وبالتالي انخفاض انتاجها ومردوديتها، وارتفاع حاجاتها نحو التمويل الخارجي

دراسة ليراري ليلي، حمداوي وسيلة (LERARI & HAMDAOUI, 2020)

بعنوان: "Impact du Covid 19 et

"management pour les PME algériennes

هدفت الدراسة إلى التركيز على أهمية انتهاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية تمكنها من التنبؤ والتأقلم مع التحولات المستقبلية، من خلال تبنيها لتقنيات إدارية حديثة مناسبة لذلك.

مست الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية ورقلة بالجزائر، حيث تمثلت نتائج الدراسة في أن أزمة كورونا أثرت بشكل مباشر وكبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة وخاصة تلك الناشطة في قطاع التجارة، النقل، السياحة، الفلاحة، وأصبح من الضروري على هذا النوع من المؤسسات من تبني استراتيجية عامة تتمثل في التنوع الاقتصادي، والتكامل المؤسساتي، واستعمال تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية

8. منهجية بحث

حيث يقصد في ظل هذا القانون بالمصطلحات التالية:

➤ الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، إذ أنّ السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بأخر نشاط حسابي مقفل.

➤ الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشرة (12) شهرا.

➤ المؤسسة المستقلة: كلّ مؤسسة لا يملك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم التفريق في هذا القانون ما بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصغرة كالتالي:

➤ المادة الخامسة: عرّفت المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين مئتي (200) مليون وملياري (2) دج أو أن تكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دج.

➤ المادة السادسة: عرّفت المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دج.

➤ المادة السابعة: عرّفت المؤسسة المصغرة بأنها كلّ مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دج.

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في كلّ دول

4.1. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيروس كورونا.

سنحاول من خلال هذا العنصر استعراض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري، مع توضيح تقسيم هذه المؤسسات عبر مختلف قطاعات النشاط، وكذا الخصائص التي تميّز بها، إضافة إلى القاء نظرة حول معنى فيروس كورونا وواقعه في الجزائر.

4.1.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سوف

نتطرق من خلال هذا العنصر إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري، والخصائص التي تميزها عن تلك الكبيرة والتي جعلت منها محركا للاقتصاد، وكذا بعض الاحصائيات عن واقعها ومدى أهميتها في الجزائر.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ إيجاد تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يبقى أمرا مستحيلا وذلك يعود إلى العديد من العوامل الاقتصادية، التقنية والسياسية، كما أنّ تعاريفها تستند إلى العديد من المعايير التي تختلف من دولة لأخرى ومن نشاط لأخر ومن صناعة لأخرى، ولذلك سوف نقتصر فيما يلي على التعريف القانوني لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

كانت أول محاولة رسمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والذي عرّفها حسب المادة الرابعة منه بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دج، بحيث يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية. (الجريدة الرسمية العدد 77، 2001)

1.193.339 مؤسسة، بنسبة ارتفاع تقدر ب 4.5 % مقارنة بسنة 2018، حيث تستحوذ المؤسسات الخاصة على نسبة 99.98 % من مجموع المؤسسات، 56.25 % منها تمثل مؤسسات أشخاص معنوية، أما 43.73 % منها فهي مؤسسات ذات طابع أشخاص طبيعية، ولا تشكل المؤسسات العامة سوى نسبة 0.02 % من مجموع المؤسسات.

أما فيما يتعلق بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط، فبالنسبة للمؤسسات أشخاص معنوية يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 54.67 %، يليه قطاع البناء والتهيئة العمرانية بنسبة 28.32 %، ثم قطاع الصناعات المصنعة بنسبة 15.44 %، أما قطاعي الزراعة والمحروقات فيحتلان آخر مرتبة بنسبة 1.11 % و 0.46 % على الترتيب.

شكل كبير مساحة الجزائر وتنوع اقاليمها أحد أهم العناصر المساهمة في تذبذب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجدتها تتركز في منطقة الشمال بنسبة 69.59 %، وتتضمن منطقة الهضاب العليا 21.98 % منها، أما منطقة الجنوب فلا ينشط بها سوى 8.43 % من مجموع المؤسسات.

تؤثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي على العديد من المؤشرات الاقتصادية كما هو موضح فيما يلي:

امتصاص البطالة: ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في الحد من البطالة، حيث بلغ معدل العمالة سنة 2019 إلى 2.885.651 عامل، بنسبة ارتفاع تقدر ب 5.92 % مقارنة بسنة 2018، حيث يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات المساهمة في التشغيل بمعدل 61 %، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17 %، ثم قطاع الصناعة بنسبة 14 %، ليحتل قطاع الصناعة المرتبة الأخيرة بنسبة 8 % (boulifa mihouar, 2019).
الرفع من القيمة المضافة: ظهرت مساهمة المؤسسات

العالم، حيث أصبحت تشكل ما يفوق 90 % من النسيج الاقتصادي وذلك نظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من مميزات جعلتها تحتل الصدارة ومن بين أهم الخصائص ما يلي:

- صغر الحجم الذي يجعل من الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات بسيطاً ومرناً، والاتصال فعالاً، مما يؤدي إلى السرعة والدقة والمرونة في اتخاذ القرارات وبالتالي عدم إضاعة فرص الربح في السوق، إضافة إلى سهولة انتشارها في مناطق عديدة وتحقيق التوازن الجهوي الذي يضمن التوزيع العادل للدخل، وكذا سهولة دخولها وخروجها من السوق دون أن يخلف ذلك نتائج سلبية على الاقتصاد.

- الانخفاض النسبي للتكاليف التأسيسية بها، وسهولة دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامتها وإعداد مخططاتها، إلى جانب قصر الفترة اللازمة لتشغيلها التجريبي، يعطيها فرصة حرية وسهولة اختيار النشاط وإبراز القدرات الذاتية لمسيريها على تعبئة المدخرات الخاصة (سليمان و عواطف، 2011)، إضافة إلى سهولة حصولها على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى. (مباركي، 1999)

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

(bulletin d'information statistique de l'entreprise, 2020)

اهتمت الجزائر وكغيرها من دول العالم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سخرت لها الحكومة كل الوسائل المالية والتقنية للنهوض بها، اقتناعاً منها بأنها أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال امتصاصها للبطالة ومساهمتها في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية نهاية سنة 2019 ما يعادل

بالفيروس ومن ثم ملامسة العين أو الانف أو الفم. ظهر فيروس كورونا لأول مرة في شهر ديسمبر من سنة 2019 في مدينة ووهان الصينية، حيث تتمثل أعراضه في الحمى والارهاق والسعال الجاف، وقد تصل لدى بعض المرضى، وخاصة كبار السن منهم، أو ذؤوا الأمراض المزمنة، إلى حالات ضيق تنفس شديد تستدعي وضعهم تحت الرعاية الطبية المستعجلة ووصولهم بأجهزة التنفس الاصطناعي.

فيروس كورونا في الجزائر:

كان أول ظهور للفيروس في شهر ديسمبر من سنة 2019 في مدينة ووهان الصينية، وانتشر بشكل سريع إلى كل أنحاء العالم، حيث تم الإعلان من طرف منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير 2020 بأن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس من نفس السنة.

إنّ الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم اكتشفت أول حالة إصابة بالفيروس في 25 فبراير 2020 لدى رجل إيطالي الجنسية وصل إلى الجزائر في 17 فبراير، وقامت الجزائر بترحيله في 28 فبراير من مطار حاسي مسعود الدولي في رحلة خاصة بعد أن تعرض للحجر الصحي حتى تلك الفترة. (ويكيبيديا، 2020)

انتشر الفيروس بشكل سريع في الجزائر بداية من ولاية البليدة التي طبق عليها الحجر الكلي في 23 مارس 2020 بحكم أنّها بؤرة الوباء، إلى أن وصل إلى كلّ ولايات الجزائر، حيث وصل عدد المصابين إلى غاية 09 ديسمبر 2020 إلى 89.416 حالة، من بينهم 58.146 حالة شفاء، و2.539 حالة وفاة.

نتيجة لما سبق لجأت الجزائر بفرض إجراءات احترازية صارمة للحد من انتشار الوباء، كالحجر المنزلي الكلي على الولايات التي صنفت كبؤرة للوباء، والحجر الجزئي

الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة، من خلال الاعتماد على تنوع أنشطتها، حيث سمحت بالرفع من القيمة المضافة من 10106,8 مليار دينار سنة 2017 إلى 10886,62 سنة 2018 أي بنسبة ارتفاع 7.71 %، حيث كانت مساهمة القطاع الخاص في ذلك أكبر من مساهمة القطاع العام.

تعديل الميزان التجاري: شهد الميزان التجاري الخارجي سنة 2019 انخفاض في الواردات بنسبة 9.49 %، وانخفاض في الصادرات بنسبة 14.29 % وهو ما خلف خسارة في الميزان التجاري تعادل 6.11 %، وذلك يعود أساسا إلى اعتماد الجزائر على المبادلات التجارية الدولية في قطاع المحروقات بدرجة كبيرة جدا.

2.1.4 فيروس كورونا: سوف نتطرق من خلال

هذا العنصر إلى التعرف على فيروس كورونا ونشأته وواقع انتقاله إلى الجزائر وانتشاره.

تعريف فيروس كورونا:

يعرف فيروس كورونا (COVID-19) بأنّه: " فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان والحيوان، إذ أنّها تسبب حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح ما بين نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد أثرا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة (السارس)" (الهرش، 2020)

كما يعرف بأنّه: " فيروس حاد وشديد يلازم ويصيب الجهاز التنفسي ويكون على شكل كريات مستديرة أو بيضاوية ومتعدد الأشكال في كثير من الأحيان على مستوى الرئتان، (زيادي و بن جروة ، 2020) الذي ينتقل بشكل أساسي عن طريق الاتصال المباشر بالرذاذ التنفسي الصادر عن شخص مصاب عند العطس أو السعال، أو عن طريق الانتقال الجوي عندما يتعرض الناس لفترات طويلة لتركيزات عالية في الأماكن المغلقة نسبيا، وقد يصل إلى درجة الانتقال بمجرد ملامسة أسطح أو سلع ملوثة

اجراء مواصلة الدراسة عبر البث المباشر للدروس عبر أجهزة التلفزيون بالنسبة للتلاميذ الخامسة ابتدائي، والرابعة متوسط والثالثة ثانوي، والتدريس عن بعد باستخدام منصات التعلم الرقمي عبر الانترنت بالنسبة للتعليم العالي والتكوين المهني؛

- تطبيق اجراء الحجر الصحي، والذي كان كاملا على ولاية البلدية التي كانت عبارة عن أول ولاية تصنف كبؤرة وباء، وجزئيا على باقي ولايات الوطن حسب معطيات الإصابة في كل ولاية؛

- فرض وضع الكمادات الطبية في كل القطاعات والمحلات التجارية مع ضرورة توفر المعقمات في مدخل كل محل أو إدارة أو مؤسسة، مع احترام مبدأ التباعد بين الأشخاص بمسافة لا تقل عن 1 متر، ليمتد هذا الاجراء إلى غاية منع دخول الأطفال دون 16 سنة للأماكن السابقة الذكر؛

- تعليق عدة نشاطات اقتصادية كالنقل بمختلف وسائله البرية والجوية، الحضرية والشبه حضرية، وكذا محلات بيع المشروبات، مؤسسات وفضاءات الترفيه والتسليبية والعروض والمطاعم، باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل وذلك في المدن الكبرى، ليمتد فيما بعد إلى كل ولايات الوطن؛

- قرار بغلق قاعات الحفلات والاحتفالات والأعراس العائلية، وكذا الغلق الكلي للمقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملبنات والبقالات ومحلات الخضار والفواكه)، حيث تحدد في قانون العقوبات تطبيق عقوبات صارمة على كل مخالف لهذه الإجراءات تمتد من تسديد غرامة مالية إلى سحب السجل التجاري والمنع النهائي من مزولة النشاط؛

- وضع 50 % من العمال في عطل استثنائية مدفوعة الاجر، مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل والنساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار، وللأشخاص المصابين

على باقي الولايات، تعليق الرحلات الجوية الداخلية والخارجية والعديد من الإجراءات الأخرى التي ترمي في مجملها إلى ضمان السلامة الصحية للشعب بالدرجة الأولى.

2.4. تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بعد تطرقنا في العنصر السابق إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخصائصها ومدى مشاركتها في تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى إلقاء نظرة وجيزة على فيروس كورونا وواقعه في الجزائر، سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى مختلف الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للحد من انتشار الوباء، مع إلقاء نظرة حول مختلف مخلفات هذه الإجراءات على المستوى الكلي والجزئي، لتتوصل في الأخير إلى استنتاج الآثار الإيجابية التي خلفها هذا الوباء على الاقتصاد بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

1.2.4 الإجراءات الاحترازية للحد من وباء كورونا:

سارعت الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا، حيث تم اصدار العديد من القرارات عن المجلس الأعلى للأمن، إلى جانب التوقيع على عدة مراسيم تنفيذية، وفرض تعليمات خاصة بكل قطاع حسب خصوصيته.

وتتمثل أهم الإجراءات المطبقة في هذا الصدد فيما يلي:

- تعليق الرحلات الجوية بين الجزائر والمغرب ثم بين الجزائر وفرنسا لتمتد فيما بعد إلى كل الرحلات الجوية الوطنية والدولية؛

- تقديم العطلة الربيعية بالنسبة لكل المستويات الدراسية بما في ذلك الجامعية ومراكز التكوين المهني، ومدارس التعليم القرآني، والزوايا وأقسام محو الأمية وجميع المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال، مع اتخاذ

- انخفاض احتياطي الصرف من 193.6 مليار دولار عام 2014 إلى 62 مليار دولار مع بداية سنة 2020، مما يجعل الجزائر في خطر فيما يتعلق بدعم اقتصادها؛ (بن عودة، 2020)

- من بين أهم الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الجزائر تقييد الاستيراد، وحظر جميع صادرات المنتجات الغذائية الأساسية المستهلكة على نطاق واسع، فحسب احصائيات الجمارك وصلت قيمة استيراد المواد الغذائية 1.293 مليار دولار خلال أول شهرين من سنة 2020، مقابل 1.340 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2019 ، أي أنها شهدت انخفاض يقدر ب 3.50 %، (GANA, 2020) مما خفض من فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار؛ (بن عديدة ، 2020)،

- ارتفاع تكاليف التصدي واحتواء الوباء، من خلال تجهيز المستشفيات، منح الدعم والاعانات للفئات الأكثر تضررا، وتحمل نفقات تشغيلية ناتجة عن العطل المدفوعة الأجر دون القدرة على الحصول على إيرادات لتغطيتها، وهذا كله شكّل ضغطا كبيرا على ميزانية الدولة وخطتها التنموية، حيث رفع من شدة الركود من 1.83 % إلى 7.87 % في السنة الأولى من الوباء؛ (BENNIHI & BOURICHE, 2020)

- تراجع المداخل السياحية نظرا لتعليق الرحلات البرية والجوية والبحرية بين الجزائر وكلّ دول العالم كإجراء احترازي للحد من انتشار الوباء، حيث عرف عدد المسافرين تراجعاً بقيمة 5.8 مليون مسافر، مما أسفر عن خسارة في الإيرادات تقدر ب 0.8 مليار دولار، وخسائر تقدر ب 3.1 مليار دولار في الدخل القومي، إضافة إلى أنّ 169800 منصب عمل أصبح مهدداً بالفقدان؛ (تلي و قريشي ، 2020)

بأمراض مزمنة، في كامل القطاع الاقتصادي العمومي والخاص؛

4. 2.2. الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد

وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مما لا شك فيه أنه بالإضافة إلى الآثار السلبية الصحية التي نتجت عن انتشار الفيروس في الجزائر، فإن آثاره الاقتصادية كانت وخيمة على كلّ من المستوى الكلي والجزئي وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار.

الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد

لقد كان لفيروس كورونا تأثير كبير على اقتصاديات كلّ دول العالم، إلا أنّ تأثيره كان أكبر على الدول النامية التي تعتبر الجزائر واحدة منها، وذلك نظرا لارتكاز هذه الدول على مداخل النفط لتمويل مشاريعها التنموية، وتتمثل أهم مخلفات الوباء فيما يلي:

- فقدت الجزائر نصف مداخلها من العملة الصعبة بسبب تهوي أسعار النفط في الأسواق العالمية (كرامة، رحال، و خبيزة ، 2020)، حيث انخفضت عائدات المحروقات ب 1 مليار دولار في نهاية فبراير 2020 (لعبيدي و دوش، 2020)، كما يتوقع البنك الدولي ارتفاع العجز المالي إلى حوالي 16.3% من الناتج المحلي الاجمالي الذي من الممكن أن ينكمش إلى نسبة 3 % تماشيا مع انكماش الاستهلاك الخاص والاستثمار جراء تقييد الحركة و التجمعات (بن عودة، 2020).

أثر انخفاض أسعار البترول على مستويات نشاط وموارد العديد من الدول العربية البترولية التي تستضيف ملايين العمال المهنيين الجزائريين، وهو ما سينعكس سلباً على الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض تحويلات هؤلاء العاملين والتي تمثل تقريبا أكبر مصادر الجزائر من النقد الأجنبي، واحتمالية عودة قطاع كبير منهم إلى الجزائر، وهو ما سيُفاقم من مستويات البطالة.

- إن تطبيق قيود على الاستيراد أثر بشكل كبير على الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعتمد على المادة الأولية المستوردة، وهو ما تسبب لها في تخفيض الإنتاج، وبالتالي الاستغناء على جزء من العمالة؛

- إن تغيير سلوك المستهلك واتجاهه نحو السلع الأساسية (مواد غذائية، معقمات، مواد طبية) أثر بشكل كبير على المؤسسات التي تعمل في قطاعات مغايرة، حيث اضطر الكثير منها إلى تخفيض حجم الإنتاج وبالتالي تسريح جزء من العمال، أما أخرى فلم تتمكن من الصمود في وجه الازمة وأغلقت أبوابها؛

لقد كان للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا عدة آثار سلبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سنستدرجها في النقاط التالية:

- مسّ اجراء التوقيف المؤقت للعديد من الأنشطة الاقتصادية عدّة قطاعات حيوية بشكل مباشر كالنقل المقاهي، المطاعم، قاعات الحفلات، قاعات الرياضة والتي تنتمي إلى قطاع الخدمات الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي مساهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية كونه يوفر 60% من فرص العمل، و 44% من الناتج الداخلي الخام، و2.2% من القيمة المضافة، (العبيسي و تيجانية، 2020) ، حيث اضطر أصحاب هذه النشاطات إلى الإغلاق وبالتالي وضع عدد هائل من العمال في البطالة المؤقتة، مع انخفاض محسوس في المردودية؛

- أثر تعليق الرحلات الجوية الدولية والمحلية بشكل مباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في وكالات السفر، الفنادق، مؤسسات الاستيراد والتصدير، وغيرها من المؤسسات التي شهدت اغلاقا مؤقتا في ظل الأزيمة؛

- يتميز الوضع الاقتصادي في ظل الفيروس بعدم اليقين، وهو ما يعتبر من بين أهم عوائق الاستثمار وخاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهناك

- ارتفاع حدة البطالة بسبب التخلي الجزئي أو الكلي للعديد من المؤسسات على عمالها، حيث توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل البطالة في الجزائر إلى 15.1 % سنة 2020 بعدما قدّر ب 11.4 % سنة 2019 ، مع انخفاض طفيف سنة 2021 إلى 13.9 % ؛
(BERROUCHE & MAHDAOUI, 2020)

- تغير النمط الاستهلاكي للأفراد، من خلال التوجه والتهافت على السلع الأساسية من مواد غذائية ومعقمات الصحية، مواد طبية، مما خلق ندرة للعديد من السلع في السوق نظرا لارتفاع الطلب الذي رافقه انخفاض في العرض، وهو ما أدى الى ارتفاع محسوس في الأسعار، والتي حسب بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي سوف ترتفع إلى 3.5 % سنة 2020 ثم إلى 3.7 % سنة 2021، بعدما قدّر ارتفاعه في 2019 ب 2 %؛
(BERROUCHE & MAHDAOUI, 2020)

الآثار السلبية لفيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مما لا شك فيه أنّ للآثار السلبية السالفة الذكر لفيروس كورونا على الاقتصاد، بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة للحد منه انعكاس سلبي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل انعكاس الوضع الاقتصادي على هذا النوع من المؤسسات فيما يلي:

- ساهم انخفاض مداخل البترول في تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ماعدا في مناطق الظل ومستشفى السرطان بالجلفة، وهو ما تسبب في إيقاف العديد من مكاتب الهندسة المعمارية، ومؤسسات البناء وتوقيف العمال عن العمل، كما تسبب انخفاض مداخل الدولة من المحروقات من مضاعفة مشاكل التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ومن بين هذه الإيجابيات ما يلي:

4. 3. 1 تغيير استراتيجية العمل في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

استطاعت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الازمة من تغيير استراتيجيتها من خلال تحويل خطوط الإنتاج إلى السلع الأكثر طلبا في السوق، ففي ظل ندرة المعدات الطبية لجأت بعض مؤسسات صنع الألبسة إلى خياطة الكمادات الطبية والملابس الخاصة بالطواقم الطبي، كما غيرت مؤسسات أخرى مختصة في الصناعات الثقيلة من نشاطها لتتخصص في صناعة أجهزة التنفس الاصطناعي، وأجهزة قياس نسبة الاكسجين في الدم، والمحارير الطبية، كما ركزت مؤسسات أخرى خاصة بصنع المعقمات على إنتاج المواد الأكثر طلبا من طرف المستهلكين كماء جافيل، والصابون السائل لليدين.

لقد كانت هذه المؤسسات من بين المؤسسات الأكثر حضا للبقاء والاستمرار خلال الازمة إلى جانب مؤسسات أخرى مختصة في إنتاج المواد الغذائية التي شهدت تهاافتا غير مسبوق من طرف المستهلك الجزائري، خوفا منه من ندرة هذه السلع إذا استغرقت الجائحة فترة طويلة.

كانت أزمة كورونا بمثابة درس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأن ضمان البقاء لا يركز فقط على إرضاء الزبائن وكسب رهان المنافسة ما بين المؤسسات، وإنما يستدعي وضع استراتيجيات بعيدة الأمد تستدعي الصمود في وجه الصدمات الغير متوقعة مهما كان نوعها أو مصدرها؛

4. 3. 2 انتعاش التجارة الإلكترونية:

فرضت أزمة كورونا على العديد من المؤسسات التي أُجبرت على توقيف نشاطها من البحث عن سبل لتسويق منتجاتها، فلجأت إلى استعمال التجارة الإلكترونية كوسيلة لذلك، حيث شهدت مواقع التواصل الاجتماعي كما هائلا من الإعلانات والدعايات للعديد من المؤسسات والمتاجر،

ترجع ملحوظ في طلبات انشاء مؤسسات جديدة خوفا من المستقبل الغير أكيد؛

- أثر قرار غلق المؤسسات التربوية بما فيها الجامعات ومراكز التكوين المهني والمدارس القرآنية على العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا المجال كالمدراس الخاصة، مراكز الدعم التربوي، والمدارس القرآنية الخاصة، وهو ما كلفها خسائر بالغة، وأدى إلى تسريح العمال بدون أجور، لفترة فاقت السبعة أشهر، مما زاد من نسبة البطالة وساءت الحالة المادية للطبقة المتوسطة والكادحة على حد سواء؛

- كان لإجراء وضع نصف العمال في عطلة مدفوعة الأجر أثر سلبي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لارتفاع تكاليف العطل المدفوعة الأجر، مما أرغمها على تحمل نفقات تشغيلية دون القدرة على الحصول على إيرادات تغطيها؛

إضافة إلى ما سبق فلقد ساهم هذا الإجراء في تقليص حجم الإنتاج في المؤسسات التي أصبحت تعمل بنصف طاقتها الإنتاجية بها، مما أدى إلى انخفاض المردودية الاقتصادية لهذا القطاع، وبما أنّ هذا الإجراء مسّ قطاعات أخرى كالبنوك، فإنّ هذه الأخيرة أصبحت تعمل في ظل الجائحة بعدد محدود من العمال مما انعكس سلبا على عمليات دراسة ملفات القروض الخاصة بالاستثمار والاستغلال، فتوقفت كنتيجة لذلك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن النشاط، وتأخرت أخرى عن الانشاء؛

4. 3. 3 رؤية استشرافية إيجابية لاقتصاد جزائري ما

بعد الكورونا:

رغم الآثار السلبية الوخيمة التي اسفرت عن انتشار فيروس كورونا في الجزائر، إلا أنّ هذه الأزمة ابرزت العديد من النقاط الإيجابية التي لا بد من الارتكاز عليها ودعمها مستقبلا للنهوض من جديد بالاقتصاد الذي عرف ركودا كبيرا نتيجة هذه الصدمة الصحية الغير متوقعة،

بالسلع الأساسية، والبنوك والبريد، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية لتحديد تاريخ 31 ديسمبر 2020 كبتداء لنهاية الأسلوب التقليدي في الدفع والتوجه نحو اعتماد بطاقات الدفع الإلكتروني لشراء وبيع السلع في المحلات والمتاجر، حيث يهدف قرار الحكومة إلى توزيع أكثر من نصف مليون جهاز قارئ للبطاقات المالية المغناطيسية على المتاجر الكبرى أولاً ثم المحلات الصغيرة. (علال ، 2020)

شهد الدفع الإلكتروني تطور معتبر خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، حيث بلغ عدد المعاملات 728.394 عملية أجريت من قبل مستعملي مختلف القطاعات، منها 93.34% ، نُفذت فقط في قطاع الاتصالات (اتصالات الجزائر وموبيليس وديجي وأوريدو)، عبر استغلال خدمات شحن الرصيد ودفع فواتير الهاتف وخدمات الاشتراك الداخلي. (MENNA & MEHIBEL, 2020)

بلغت معاملات الدفع الإلكتروني المنفذة عبر المنصة النقدية لبريد الجزائر المذكورة أعلاه، منذ بدء تنفيذ الحجر الصحي في مارس الماضي، "273 ألف عملية شهريا" مقابل 52 ألف عملية / شهر في عام 2019 ، أي خمس مرات" وبلغ إجمالي المبالغ المالية الناتجة عن العمليات المنفذة في الأشهر الأربعة الأولى من العام المالي 2020 أكثر من 959 مليون دينار، ويمثل شهر أبريل وحده 33.78% من هذا المجموع أي ما يعادل 324 مليون دينار، علماً أنّ "الميزانية العمومية للعام المالي 2019 بأكمله بلغت 504 مليون دينار. (MENNA & MEHIBEL, 2020)

إضافة إلى ما سبق وضعت مؤسسة بريد الجزائر عدة تطبيقات تحت تصرف الزبائن مثل خدمة "بريدي موب" الخاص بتحويل المبالغ المالية بصفة رقمية فورية بين حائزي الأرصدة البريدية الجارية، والذي حقق استغلاله

واشتدت المنافسة فيما يتعلق بطريقة عرض المنتجات عبر هذه المواقع واقتراح أسعار مغرية مع خدمة التوصيل إلى المنازل.

أدركت كلّ من الحكومة الجزائرية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2020 ، وبغية مواجهتها لفيروس كورونا، أنّ التجارة الإلكترونية أصبحت المنفذ الوحيد للتجارة والبيع وبالتالي النجاة من الإفلاس، حيث ظهرت العديد من الصفحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بعملية البيع والشراء، عُرضت فيها العديد من السلع بأسعار تنافسية، مع توفير خدمة التوصيل إلى المنزل وضمان تبديل المنتج في حال عدم رضا الزبون عنه، كما شهدت هذه المواقع تهافت كبير من طرف المواطنين في ظل الاغلاق الشامل لبعض القطاعات الاقتصادية، وإجراءات الحجر الصحي، وهو ما كشف عنه رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، الحاج الطاهر بولنوار أنّ ما نسبته 40% من التجار يرغبون في اقتحام البيع الإلكتروني ويسعون لتعلم طرقها. (هاللي ، 2020)

رغم العديد من الجهود الحكومية في مجال التجارة الإلكترونية والتي تمثلت في إطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية وتطبيق سياسات واستراتيجيات لإنجاحه، تجهيز بنية تحتية متينة كتوفير وسائل معلومات حديثة وشبكة انترنت سريعة تغطي كل أراضي الوطن، إلا أنّ مشروع التجارة الإلكترونية يبقى متأخراً في الجزائر مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب، ويرجع ذلك أساساً إلى انعدام وسائل الدفع الإلكتروني وعدم استخدام بطاقات دفع عالمية بالإضافة إلى انعدام الثقافة الشرائية عبر العالم الافتراضي، (بوضياف و بهولي ، 2020).

4.3.3 تفعيل سياسة الدفع الإلكتروني:

كشفت وباء كورونا في الجزائر العديد من العيوب في الممارسات الاقتصادية، وساهم غياب الدفع الإلكتروني من انتشار طوابير طويلة أمام المحلات التجارية الخاصة

للإعلانات ونقل انشغالات الطلبة أو التواصل عن طريق البريد المهني للأساتذة والطلبة، أو بالفيديو بعد تحميل تطبيقات مجانية مثل: ZOOM و GOOGLE MEET ، حيث تمّ في هذا الصدد إبرام اتفاق وزارة التعليم العالي ومتعاملي الهاتف النقال والثابت لتسهيل ولوج الطلبة إلى المنصة التعليمية الخاصة بالمؤسسة التي ينتمون إليها مجاناً، وفي نفس السياق فتح الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية قاعدة بياناته الرقمية للتحميل المباشر بالمجان، (بن رجدة، 2020) كما تمّ تنظيم العديد من التظاهرات العلمية الافتراضية من مؤتمرات وملتقيات دولية ووطنية من قبل العديد من الجامعات الجزائرية والتي شجعت الأساتذة والباحثين على الاستمرار في البحث العلمي وتدعيمه.

إضافة إلى ما سبق تمّ بث حصص تليفزيونية تقدّم دروس لتلاميذ السنة الخامسة ابتدائي، والرابعة متوسط، والثالثة ثانوي، وتمّ تفعيل الرقمنة في المؤسسات التربوية بشكل يسمح للأولياء بسحب كشوف نقاط أولادهم المتمدرسين دون التنقل إلى المؤسسة.

في إطار العمل عن بعد لجأت مؤسسة سونالغاز إلى السماح لموظفيها بمواصلة عملهم الإداري بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تسمح بالتحاضر والاجتماع عن بعد. (بن رجدة، 2020)

إلاّ أنّه في غياب إطار تنظيمي لكيفية ممارسة العمل عن بعد في الجزائر أثّرت العديد من الإشكاليات، حالت دون التوسع في تطبيقه بشكل كبير. (بلميهوب ، 2020)

4.3.5 العقلانية في استغلال الموارد:

ربما قد تكون جائحة كورونا درس تستفيد منه الحكومة والمؤسسات والشعب كافة في التخلص من الممارسات السيئة كالاستهلاك الغير عقلائي، والاستعمال المفرط للموارد والثروات الطبيعية، حيث نجد أنّ المستهلك أصبح عقلائي في قرارات الشراء بترتيبه للأولويات الاستهلاكية،

خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2020 قفزة نوعية بما يفوق 234 ألف عملية، سجلت مبلغاً قياسي قدر ب 3.2 مليار دينار جزائري متجاوزة بذلك تحويلات سنة 2019 التي وصلت في مجملها خلال السنة كاملة 2 مليار دينار جزائري، إضافة إلى خدمة جديدة للدفع عبر تطبيق على الهاتف المحمول إسمها بريد باي "barid bay" لتسهيل عمليات الدفع. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

رغم الإحصائيات الإيجابية السابقة الذكر، إلاّ أنّ سياسة الدفع الإلكتروني في الجزائر ما زالت ضعيفة مقارنة بما تستدعيه التطورات العالمية الحديثة، إذ لا بد لها أن تتوسع لتشمل قطاعات أخرى غير الاتصالات.

4.3.4 تبني نظام العمل عن بعد:

بعد اتخاذ الجزائر قرار غلق المؤسسات التربوية بما في ذلك الجامعات ومراكز التكوين المهني، وكذا وضع 50 % من العمال في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، أصبح لزاماً عليها أن تبحث عن طريقة جديدة لتنفيذ علاقة العمل، حيث لجأت في ذلك إلى أسلوب العمل عن بعد في المرافق العمومية من خلال اصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-69 الذي تضمن في المادة التاسعة منه أنّه يمكن أن تتخذ المؤسسات والإدارات العمومية إجراء العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها. (المرسوم التنفيذي 20-69، 2020)

كانت الجامعات والمعاهد الجزائرية أول من اعتمد هذا النمط من العمل من خلال توجيه تعليمية من وزير التعليم العالي رقم 2020/288 مؤرخة في 29 فيفري 2020 والتي دعى من خلالها إلى ضرورة وضع الدعائم البيداغوجية من محاضرات وأعمال موجهة على الخط، وتحسيس الطلبة والأساتذة للانخراط في هذه العملية.

كما تمّ تفعيل منصة تعليمية رقمية MOODLE في موقع كل جامعة، والتي يمكن من خلالها تحميل المحاضرات والمشاركة في الاعمال الموجهة، مع تخصيص جزء

لقد كانت أزمة كورونا بمثابة درس للمؤسسات الجزائرية بأن مسؤوليتها لا تقتصر فقط على الإنتاج وتقديم الخدمات بهدف إرضاء الزبائن وتحقيق الأرباح، وإنما تتعدى ذلك لتشمل المجتمع الذي تنشط فيه فهي جزء لا يتجزأ منه، كما أدركت المؤسسات في ظل الأزمة أنّ مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع لا تعتبر تكاليف إضافية تتقل كاهلها فحسب، بل إنّها مشاركة في المجتمع تُكسبها هيبه ومكانة عالية بين العملاء، وتحسّن سمعتها، إذ أنّها تعتبر أحد مؤشرات نجاح الشركات.

4. 3. 7 الارتكاز على نموذج التنوع الاقتصادي:

إنّ الخسائر البالغة التي تكبدتها الجزائر خلال أزمة كورونا تعود أساسا إلى اعتمادها المفرط في تمويل مشاريعها التنموية ومعالجة الاختلالات على مداخل المحروقات التي شهدت انخفاضا بالغا جراء الاغلاق الشامل للدول وتوقف النشاط الاقتصادي بها، وهو ما يعتبر في الوقت الحالي بمثابة فرصة حقيقية من أجل إعادة النظر في نموذج اقتصادي جديد يرتكز على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لضمان تنوع مصادر الدخل، وحماية الاقتصاد الوطني من التبعية النفطية والعيش بكرامة. (بن عديدة ، 2020) كالاستثمار في الطاقات المتجددة، الزراعة، السياحة... (guembour & raki, 2020) ، مما سيسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في مجالي الغذاء والصحة سواء بالاهتمام بالكوادر البشرية أو تطوير الصناعات الدوائية والغذائية (الهرش، 2020)، من جهة وإعطاء فرصة جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنمية قطاعات استراتيجية واثبات دورها الفعلي في تنمية الاقتصاد.

في هذا الصدد أشار رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّ بلوغ هدف مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حدود سنة 2025 يكون شريطة وضع استراتيجية صناعية حقيقية والخروج من

كما تسعى المؤسسات في الوقت الحالي إلى العمل بالحد الأدنى من الموارد المادية والبشرية مما يفرض عليها الحكمة في استغلال هذه الموارد من أجل البقاء في ظل الأزمة وما بعدها.

4. 3. 6 تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية من

طرف المؤسسات:

مع ظهور وباء كورونا أصبح القطاع الخاص في تحدّ مباشر مع الأزمة، حيث فرضت عليه العديد من الإجراءات الوقائية، من بينها ضرورة المحافظة على صحة العمال من خلال توفير المعقمات، وأجهزة قياس الحرارة يوميا، مع التعقيم الدوري لأماكن العمل.

إضافة إلى ما سبق جسّدت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مسؤوليتها اتجاه المجتمع، حيث شاركت العديد منها في حملات تنظيف الشوارع والأماكن العمومية من خلال توفير المعدات اللازمة لذلك، كما ساهمت بعض المؤسسات في خياطة كمادات طبية مجانية أو بسعر مخفض لسد النقص الذي شهده العرض في هذا المجال، حيث قامت شركة « MAPAP » التابعة للمجمع العمومي للنسيج والجلود بتحويل نشاطها إلى إنتاج الكمادات، كما قامت مؤسسات أخرى بالتبرع بمبالغ مالية للمستشفيات، على غرار مؤسسة دجيزي التي تبرعت بمبلغ 42 مليون دينار جزائري خصّص لشراء المعدات الخاصة بالمستشفيات، إضافة إلى قيام بعض المؤسسات بالتبرع بتجهيزات طبية كما فعلت شركة "مدار هولدينغ" و المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية ENIE.

(صديقي، عبد الدائم، و عبد الكريم ، 2020)

في إطار المسؤولية الاجتماعية قامت العديد من مؤسسات الاتصال بإنتاج ومضات تلفزيونية تحسيسية موجهة للجمهور، وارسال رسائل نصية في الهواتف النقالة تدعو إلى ضرورة التقيد بالإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء مثلما هو الحال في مؤسسة أوريدو وموبيليس.

دوامة الاستيراد الذي يُميز الاقتصاد الوطني.

9. النتائج

أدركت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدى أهمية إعداد استراتيجية بعيدة الأمد تجعلها أكثر مرونة وتضمن لها البقاء والاستمرار في حالة حدوث تغيرات أو صدمات مفاجئة في السوق؛

أدركت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدى نجاعة أسلوب التجارة الالكترونية في تسويق منتجاتها وكسب زبائن جدد، وتحقيق المردودية؛

تمّ تفعيل سياسة الدفع الالكتروني مما سيوفر جهدا كبيرا من طرف الزبون من جهة ومختلف الإدارات والمؤسسات المتعامل معها من جهة أخرى، إلا أنّ هذا النظام ما زال يحتاج إلى تطوير أكثر حيث اقتصر فقط على مجال الاتصالات، والذي استحوذ على 90.34 % ، بينما ما زال التوجه نحو اعتماد بطاقات الدفع الالكتروني لشراء وبيع السلع في المحلات والمتاجر ضعيفا وغير مفعلا؛

تمّ تفعيل نظام الرقمنة، والدراسة عن بعد والعمل عن بعد وذلك بغية حماية مناصب العمل من الضياع والحفاظ على المؤسسات، واستكمال السنة الدراسية الجامعية التي تستدعي دراسة سداسيين كاملين، إلا أنّ الواقع الميداني يبين أنّ العمل عن بعد في الجزائر يمارس بصفة غير منظمة قانونا، إذ يقتضي ذلك استحداث استراتيجيات وطنية متكاملة؛

أدركت الحكومة والمؤسسات والشعب كافة أنّ الموارد مهما كان نوعها وحجمها فهي قابلة للنفاذ، لذلك لا بد عليها من التخلص من الممارسات السيئة كالاستهلاك الغير عقلائي، والاستعمال المفرط للموارد والثروات الطبيعية؛

اتجهت العديد من المؤسسات الخاصة نحو المسؤولية الاجتماعية من خلال المشاركة في حملات تطوعية وخيرية للتصدي للوباء، إلا أنّ هذا الاتجاه ما زال يعتبر مجرد تكتيك تلجأ له المؤسسات في ظروف ومناسبات معينة، ولا يعتبر منهاج عمل ممارس ضمن إطار خطط وبرامج تفصيلية؛

تعتبر جائحة كورونا بمثابة صدمة قوية انعكست سلبا على كلّ المجالات الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية في كلّ دول العالم، إلا أنّ وقعها كان أشد بالنسبة للدول النامية وخاصة تلك الدول التي لطالما اعتمدت على مداخل المحروقات في تمويل مشاريعها التنموية وموازنة ميزان المدفوعات على غرار الجزائر.

فرضت أزمة كورونا على الجزائر من اتخاذ عدة قرارات من شأنها التصدي والحد من انتشار الوباء بغية الحفاظ على السلامة الصحية للمواطنين كإلغاء أو توقيف أو تأجيل العديد من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تستدعي الاتصال الجسدي المباشر بين الافراد، وفي نفس الوقت كان لزاما عليها البحث عن طرق لمعالجة الاختلالات والسلبيات الناتجة عن تلك القرارات كتجهيز المستشفيات، دعم العمال المحالين إلى البطالة المؤقتة، تأمين المواد الغذائية الأساسية للشعب، وغيرها من الإجراءات التي تفرض عليها اتخاذ قرارات استراتيجية هامة للخروج من الأزمة بأقل أضرار ممكنة.

رغم النتائج السلبية التي أسفرت عنها جائحة كورونا على جميع الأصعدة الاقتصادية والصحية والاجتماعية، إلا أنّها ساهمت بشكل كبير في تغيير العديد من السلوكيات والقرارات الحكومية والمؤسساتية وحتى الشعبية، وكانت بمثابة نقطة انطلاق فعلية للعديد من المشاريع التنموية التي شهدت تطورا بطيئا خلال السنوات الأخيرة في الجزائر، وهو ما اعتبرناه في دراستنا هذه كروية استشرافية إيجابية لاقتصاد فعال ما بعد الكورونا، حيث تتمثل أهم الإيجابيات التي أسفرت عنها الأزمة والتي لا بد من التشبث بها ودعمها ما بعد الازمة لخلق اقتصاد جديد فيما يلي:

المؤسسات تحفيزا لهم حتى يتم ادراج المسؤولية الاجتماعية في إطار الخطط والبرامج التنموية للمؤسسة؛
- نشر ثقافة الدفع الالكتروني في أوساط الشعب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي كونها أكثر المصادر تأثيرا على المستهلك الجزائري، وإيجاد سبل لرفع الثقة في هذا النوع من المعاملات؛
- تقديم تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة جراء أزمة كورونا من خلال تأجيل تحصيل المستحقات المالية للبنوك والاعفاء الجزئي أو الكلي من تسديد الفوائد، تقديم إعفاءات وتخفيضات جبائية، منح تعويضات من الضمان الاجتماعي للعمال الموقوفين مؤقتا عن العمل، مع ضرورة تشجيع التنوع الصناعي في هذا النوع من المؤسسات، ودفعها للعمل في قطاعات حيوية كالزراعة، الطاقات المتجددة، الصناعات المصنعة لضمان الامن الغذائي والتخلص من التبعية النفطية.

مراجع

- BENNIHI, A., & BOURICHE, L. ASSESSMENT OF THE IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC ON THE ALGERIAN ECONOMY: THE IMPORTANCE OF THE INFORMAL ECONOMY. Les Cahiers du Cread , 36(03), 2020.
- BERROUCHE, Z., & MAHDAOUI, H, impacts de la crise sanitaire due au corona virus sur l'économie mondiale et nationale. journal of economics and management, 20(spécial), Septembre 2020.

أدرجت الجزائر أنّ اعتمادها على قطاع المحروقات لتمويل المشاريع التنموية، ومعالجة الاختلالات لا يعتبر حلا، لذلك لا بد لها من السعي نحو تكثيف التنوع الصناعي لمؤسساتها الاقتصادية، لضمان تنوع مصادر الدخل، وحماية الاقتصاد الوطني من التبعية النفطية، من خلال التركيز على الإنتاج الغذائي لتوفير مخزون كافي لعدة أشهر أو سنوات، وبالتالي تحقيق الامن الغذائي

10. توصيات

من خلال النتائج السابقة الذكر يمكننا أن نقول أنّ الازمة الصحية التي واجهتها الجزائر كانت بمثابة نقطة انطلاق للعديد من البرامج والسياسات التي لطالما عرفت تطورا ضعيفا خلال السنوات الماضية، رغم المجهودات الحكومية التي كانت تسعى إلى تنميتها وتطويرها.
رغم التطور الملحوظ الذي أسفرت عنه أزمة كورونا فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية، الدفع الالكتروني، التعليم عن بعد، المسؤولية الاجتماعية، إلا أنّ هذه المجالات مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب منها المواكب للتطورات العالمية الحديثة، لذلك لا بد للجزائر من دعم أكبر لهذه المجالات لضمان اقتصاد أفضل ما بعد الكورونا، ولذلك نقدم فيما يلي بعض التوصيات التي قد تساهم في ذلك:
- استحداث استراتيجيات وطنية للعمل عن بعد عن طريق تقنيه بشكل يسمح بضمان حقوق الأفراد من ترقية والضمان الصحي والذي طالما ارتبط بالعمل الحضوري، بالإضافة إلى ضرورة تهيئة بيئة رقمية داخل المؤسسات، ونشر الثقافة الالكترونية في وسط العمال والمسيرين، مع توفير التكوين والتدريب اللازم فيما يتعلق بتقنيات العمل عن بعد وتجنب سلبياته؛
- ضرورة مواصلة المؤسسات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ما بعد الكورونا مع نشر تجاربهم في أوساط

- , 01.°Economiques, Vol. 22 , N
,(01)22 ،Année 2020
- MENNA, K., & MEHIBEL, S. LA
CRISE COVID-19 AMORCE-T-
ELLE UNE NOUVELLE
TENTATIVE DE REFORMES
ECONOMIQUES EN ALGERIE. Les
Cahiers du Cread , 36(3), 2020.
- أحمد فارس الهرش، أزمة الاغلاق الكبير: الآثار
الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19. مجلة
بحوث الادارة والاقتصاد، (2)2، 2020.
- الجريدة الرسمية العدد 77، القانون التوجيهي
لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. المرسوم
التشريعي رقم 18/01 المؤرخ
في: 2001/12/12(77)، الجزائر، 15 سبتمبر
2001.
- المرسوم التنفيذي 20-69، تدابير الوقاية من وباء
فيروس كورونا كوفيد -19 ومكافحته. الجريدة
الرسمية العدد 15، 5(3)، الجزائر، 21 مارس
2020.
- النعاس صديقي، هاجر عبد الدائم، و نادية عبد
الكريم ، المسؤولية الاجتماعية توجه حديث
لمواجهة أزمة كوفيد 19 - حالة بعض المؤسسات
النشطة في الجزائر.- مجلة التكامل الاقتصادي،
8(3)، الجزائر، سبتمبر 2020.
- أمال بن رجبال، اشكالية العمل عن بعد في
التشريع الجزائري كنمط حديث لتنظيم العمل خلال
جائحة كوفيد-19. Les Cahiers du Cread ،-
36(3)، الجزائر 2020.
- boulifa mihouar, y, Le financement
des PME en Algérie état des lieux et
perspectives. الملتقى الوطني حول: المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون
الجزائري -يوم 28نوفمبر 2019 جامعة تيزي
وزو، تيزي وزو -الجزائر، 2019..
- bulletin d'information statistique de
l'entreprise, donné de l'année 2019.
algerie: Ministère de l'Industrie et des
Mines,2019.
- GANNA, b, COVID-19 ET
ÉVOLUTION DES IMPORTATIONS
DES PRODUITS ALIMENTAIRES
EN ALGÉRIE : IMPACTS ET
PERSPECTIVES. Les Cahiers du
Cread, 36(3), 2020.
- guembour, a., & raki, n, The impact of
coronavirus (Covid-19) on world's
economy - Algeria study case-.
Economic and Management Research
Journal, 14(3), 2020.
- KIROUANI, L, la pandémie de
COVID-19 et les pme. journal of
economics and management,
20(spécial), septembre2020.
- Ouassila Leila LERARI ,
Impact du Covid 19 et ..HAMDAOUI
management pour les PME algériennes
Cas de quelques PME de la wilaya de
Revue des Etudes .Guelma

- حليلة هلالى، البيع الالكترونى ينتعش فى زمن الكورونا، 10 ماي 2020، تاريخ الاسترداد 7 ديسمبر 2020، من البلاد: <http://m.elbilad.net>
- سامية بوضياف، و فيصل بهلولي، واقع التجارة الالكترونية فى الجزائر - دراسة مقارنة مع تونس والمغرب. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 15(2)، 2020.
- عبد الناصر بلميهورب، حول إمكانية انسحاب العامل من مكان العمل بسبب فيروس كوفيد - 19. مجلة قانون العمل والتشغيل، 5(2)، الجزائر، 2020.
- علي العبسي، و حمزة تيجانية، تداعيات فيروس كورونا كوفيد-19: الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة فى الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20(خاص)، 2020.
- محمد اسلام تلي، و حليلة السعدية قريشي، أثر جائحة فيروس كورونا COVID - 19 على السياحة العربية البينية. مجلة أفق للبحوث والدراسات، 03(02)، الجزائر 2020.
- محمد الهادي مباركى، المؤسسة الصغيرة، المفهوم و الدور المرتقب. مجلة العلوم الاقتصادية(11)، الجزائر، 1999.
- محمد علال، الجزائر تنتج للدفع الالكتروني لمواكبة العالم المالى، 31 أوت 2020، تاريخ الاسترداد 07 ديسمبر 2020، من سكاي نيوز عربية: www.skynewsarabia.com
- مراد لعبيدي، و الهادي دوش، وقائع المؤتمر الدولى الافتراضى المسؤولة الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كالية لتحقيق التنمية المستدامة إبان نقشي الاوبئة تحت شعار تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. برلين، المانيا: المركز الديموقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020.
- مروة كرامة، فاطمة رحال، و انفال حدة خبيزة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمى: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائرى أنموذجاً. مجلة التمكين الاجتماعى، 2(2)، الجزائر، جوان 2020.
- ناصر سليمان، و محسن عواطف، الاقتصاد الإسلامى، الواقع و رهانات المستقبل. تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، 06. غرداية- الجزائر، 24/23 أبريل 2011.
- نبيل بن عديدة، انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد -19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة قانون العمل والتشغيل، 5(2)، أوت 2020.
- وكالة الانباء الجزائرية، قفزة نوعية فى مؤشرات الدفع الالكتروني خلال السنة الجارية تزامنا مع نقشي وىاء كورونا، 16 جوان 2020، تاريخ الاسترداد 07 ديسمبر 2020، من وكالة الانباء الجزائرية: www.aps.dz
- وليد زيادى، و حكيم بن جروة، تقييم أداء الخدمات العمومية فى ظل وىاء كورونا المستجد (كوفيد 19) حالة بريد الجزائر -وحدة ورقلة. مجلة التمكين الاجتماعى، 2(2)، الجزائر، 2020.
- ويكيبيديا، جائحة فيروس كورونا فى الجزائر، <https://ar.wikipedia.org/wiki> 09 نوفمبر 2020، تاريخ الاسترداد 22 نوفمبر 2020،

- يوسف بن عودة، انعكاسات فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد والعمالة في العالم. مجلة قانون العمل والتشغيل، أوت 2020.